اي وضعية كما اتفاقا فان شئت عبرت بقولك نقلية او وضعية
او لفظية قوله وفي الاخيرين الخ حاصله ان فيهما اقوالا ثلاثة فقيل
نقليتان وقيل عقليتان وقيل التضمنية نقلية والالتزامية
عقلية واما المطابقة فوضعية اتفاقا وذلك انه لما كانت دلالة
المطابقة تتوقف على مقدمة واحدة وضعية وهي قولنا كلما
اطلق اللفظ فهم مسماه اتفق جميعهم على انها وضعية ولما
توقفت دلالة التضمن والالتزام على مقدمتين احداهما المقدمة
الوضعية المذكورة وهي قولنا كلما اطلق اللفظ فهم مسماه
والاخرى مقدمة عقلية وهي قولنا في التضمن وكلما فهم المسما
فهم جزؤه وفي دلالة الالتزام وكلما فهم المسمى فهم لازمه فينتج
كلما اطلق اللفظ فهم منه جزؤه او لازمه واختلفوا في الدلالتين
المذكورتين فقيل هما وضعيتان نظرا الى المقدمة الوضعية وقيل
هما عقليتان نظرا الى المقدمة العقلية قال الشيخ ابو عبد الله الشريف
والحق ان الخلاف في ذلك لفظي فانه ان عني بالدلالة الوضعية انها
التي تتوقف على الوضع سواء كان الوضع فيها كافيا او لم يكن فالتضمن
والالتزام وضعيتان وان عني بالدلالة الوضعية ما يكون الوضع فيها
كافيا في فهم المعنى فالدلالتان عقليتان واما من ذهب الى
ان دلالة التضمن وضعية دون دلالة الالتزام فانه لما راى
ان اجزاء المعنى لما لم تكن خارجا عما وضع له اللفظ صار اللفظ
موضوعا لها وبالجملة فهذا خلاف لفظي لا طائل تحته هاكذا
قال سيدي سعيد وقال العلامة بن ابي شريف والتحقيق هو
ما مشى عليه الامدي وابن الحاجب وشارحوا كلامه كالعضد وهو
ان

ان دلالة الالتزام عقلية والمطابقة والتضمن لفظيتان لان
مجموع الدلالتين التضمنيتين في المركب من جزئين مثلا نفس
الدلالة المطابقة فلا تغاير بينهما بالذات بل بالاعتبار اذ الفهم في
الدلالتين واحد فان اعتبر بالنسبة الى كل من الجزئين سميت الدلالة
تضمنا وان اعتبر بالنسبة الى المجموع سميت مطابقة هذا ما حققه
العضد وحواشيه عليه وعليه جرى شيخنا في تحريره فقال ما معناه
ان الاجتماع الدلالات الثلاث للفظ يستلزم انتقاليتين الاول انتقال
من اللفظ الى المعنى المطابقي والتضمني لان فهم التضمني في ضمن فهم
المطابقي والانتقال الثاني من المعنى المطابقي الى المعنى الالتزامي انتهى وتامل
قوله يستلزمان المطابقة برهن عليه السعد بقوله التضمن والالتزام
تابعان للمطابقة والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون متبوعه فالتضمن
والالتزام لا يوجدان بدون متبوعهما وهو المطابقة وانما قيدنا التابع
بالحيثية لان التابع قد يوجد بدون المتبوع لكن لا يكون في تلك الحالة
تابعا له كالحرارة تتبع النار وقد توجد بدونها في الشمس قوله دون
العكس اي ان المطابقة لا تستلزم التضمن والالتزام لجواز بساطة المسمى
كالجوهر الفرد والنقطة وكذا واجب الوجوب سبحانه وتعالى عن ان يكون له جز
فلا تضمن اذن ولجواز عدم لازم ذهني وهم يكتفون لمجرد الجواز
الذي يقتضيه العقل وان لم يطلع له على مثال قال السعد لا يقال المطابقة
متبوع والمتبوع من حيث هو متبوع لا يوجد بدون التابع فينتج
المطابقة لا توجد بدون التضمن والالتزام لانا نقول انما يلزم ان لو
صدق ان المطابقة متبوعة لهما دائما وهو ممنوع اه قوله خلافا للامام
اي خلافا للفخر في جعل المطابقة تستلزم دلالة الالتزام قائلا لان لكل
ماهية لازما اقله سلب كل حقيقة تغايرها عنها ورد بمنع كونه لازما

Copyright © King Saud University